

يا عمال العالم، اتحدوا!

طريق البلشفية



عز الدين بن عثمان الحديدي

بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي
وبناء الرأسمالية في الصين

نوع النشر البلشفاكي العربي

نونس، أيلول 2012

خلال الازدهار الاقتصادي الكبير في ثلاثينات القرن الماضي، كان الاتحاد السوفييتي الاشتراكي البلد الوحيد في العالم الذي لم يعاني من الأزمة الاقتصادية والإفلاس. على العكس، كان بلد لينين وستالين يقطع خطوات عظمي إلى الأمام خلال تلك السنوات. ويعود ذلك إلى الطبيعة الاشتراكية للاقتصاد مما يثبت تفوق النظام الاشتراكي على النظام الرأسمالي الإمبريالي.

كانت بروليتاريا البلدان الرأسمالية والجمهير الكادحة في المستعمرات وأشباه المستعمرات ترى في انجازات البناء الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي وفي تطور اقتصاده بدون الأزمات المدمرة للرأسمالية تأكيدا على قدرة البروليتاريا على تسيير الاقتصاد دون البرجوازية وضد البرجوازية متخصصة من التبعات الكارثية لتناقضات النظام الرأسمالي. وكانت البلدان الرأسمالية ترى في تنامي قوة الاقتصاد الاشتراكي تهديدا لوجود نظامها الاجتماعي نفسه.

كان تفوق الاشتراكية على الرأسمالية ساحقا:

﴿في حين ارتفع بنهاية 1932 حجم الإنتاج الصناعي للاتحاد السوفييتي بـ334% مقارنة بمستواه قبل الحرب، انخفض الإنتاج الصناعي للولايات المتحدة لنفس الفترة إلى 84% من مستواه قبل الحرب وفي إنجلترا إلى 75% وفي ألمانيا إلى 62% .

وفي حين ارتفع بنهاية 1932 حجم الإنتاج الصناعي للاتحاد السوفييتي بـ219% مقارنة بمستواه سنة 1928، انخفض الإنتاج الصناعي للولايات المتحدة لنفس الفترة إلى 56% وفي إنجلترا إلى 80% وفي ألمانيا إلى 55% وفي بولونيا إلى 54% .

هل تدل هذه الأرقام على شيء آخر سوى عدم صمود النظام الصناعي الرأسمالي في امتحان التباري مع النظام السوفييتي، سوى

حياة النظام الصناعي الاشتراكي لجميع المزايا على النظام الرأسمالي.¹

فقيرة
2

بعد انتهاء مؤتمره الرابع عشر انكب الحزب البلشفي على تطوير إمكانياته وتحضير شروط الانطلاق في تطبيق التوجه العام نحو التصنيع الاشتراكي للبلاد. كانت المهمة الأساسية في مرحلة إعادة تأهيل الاقتصاد بعد الحرب الأهلية تتمثل في إنعاش الفلاحة وتشغيل الصناعة. وكانت هناك صعوبات عالقة كثيرة؛ فالمصانع البالية والتقنية متخلفة والصناعة تشكو من ضعف قاعدتها ومن قلة مصانع الآلات الميكانيكية الضرورية. كان يجب إعادة تجهيز المصانع القديمة وبعث مصانع جديدة على قاعدة تقنية عصرية.

لقد وقع الاهتمام في مرحلة إنعاش الاقتصاد تلك خاصة بالصناعة الخفيفة أما الآن فيجب تركيز الجهد على الصناعة الثقيلة الضرورية من أجل التصنيع الاشتراكي، ويجب أيضا خلق صناعة دفاعية تعتبر حياتية في ظروف الحصار الإمبريالي، ويجب أخيرا إحداث صناعات تنتج الآلات الفلاحية العصرية والجرارات التي تسهل المرور إلى الإنتاج التعاوني الكبير.

لا يمكن للاتحاد السوفييتي الاشتراكي أن يحقق هذه السياسة التصنيعية وخاصة حلقتها الأساسية المتمثلة في الصناعة الثقيلة باللجوء إلى مصادر التراكم الرأسمالية أي نهب المستعمرات والبلدان المهزومة في الحرب أو الاقتراض الخارجي بشروط استعمارية. كان يجب العثور على مصادر تراكم لم تعرفها الدول الرأسمالية، من داخل

¹ ستالين: حصيلة الخطة الخماسية الأولى، الأعمال الكاملة، مجلد 13، ص 163، الطبعة الإنجليزية، دار النشر باللغات الأجنبية، موسكو، 1954، ترجمتنا.

البلد أي الاعتماد على القوى الذاتية للاتحاد السوفيتي وتسيير شؤون الدولة بطريقة فعالة وغير مكلفة.

خلال المؤتمر الخامس عشر للحزب البلشفي في ديسمبر 1927، كانت القرارات تتعلق بضرورة تطوير الزراعة التعاونية وتقوية دور التخطيط في الاقتصاد الوطني. وعلى هذا الأساس وقع وضع الخطة الخماسية الأولى لاقتصاد الاتحاد السوفيتي. يحلل ستالين فلسفة وركائز الخطة الخماسية الأولى:

﴿ماذا كانت الحلقة الرئيسية في الخطة الخماسية؟ كانت الصناعة الثقيلة وكان محورها الصناعات الميكانيكية لأن الصناعة الثقيلة وحدها يمكنها إعادة بناء وتركيز الصناعة بمجملها والمواصلات والفلاحة. كان يجب إذن البدء بها للشروع في إنجاز الخطة الخماسية وكان من المهم تبعاً لذلك أن نضع تأهيل الصناعة الثقيلة وتطويرها في أساس عملية إنجاز الخطة الخماسية.﴾²

ويستشهد ستالين في ذلك بتوجيهات لينين:

﴿إن خلاص روسيا لا يكمن فقط في محصول جيد، هذا لا يكفي، ولا في الوضعية الجيدة للصناعة الخفيفة التي توفر المواد الاستهلاكية للفلاحين لوحدها، هذا أيضاً لا يكفي، يلزمنا أيضاً صناعة ثقيلة. إذا لم ننقذ الصناعة الثقيلة ونهض بها لا يمكننا بناء أية صناعة. وبدون صناعة سينتهي أمرنا كبلد مستقل... تحتاج الصناعة الثقيلة إلى دعم مالي من الدولة وإذا لم نجد مصادر لذلك

² ستالين: المرجع السابق.

الدعم انتهى أمرنا كبلد متحصّر ولا أجرؤ على القول كبلد
اشتراكي³

يدرك ستالين والحزب البلشفي جيّداً أن بناء وتطوير صناعة ثقيلة في بلد متخلّف وفقر مثلما كان عليه الاتحاد السوفييتي في بداية الخطة الخماسية الأولى من أشقّ المهام لأنّ الصناعة الثقيلة تتطلّب موارد مالية ضخمة وحدّاً أدنى من الخبرات الفنية بدونها يغدو بناء الصناعة الثقيلة أمراً مستحيلاً. على ماذا كان يعوّل الحزب البلشفي في غياب مصادر التّراكم الرّأسالية؟ يقول ستالين:

﴿كان يعوّل على القوى الذاتية لبلدنا، كان يعوّل على أن امتلاك السلطة السّوفيتية وبالاعتماد على تأميم الأرض والصّناعة والمواصلات والبنوك والتجارة يمكن لنا تطبيق نظام نقشف صارم من أجل مراقبة موارد كافية لإعادة تأهيل وتطوير الصّناعة الثقيلة. كان الحزب يقول بوضوح تام أن هذه المهمة تتطلب توضّحات جدية وأنه إذا أردنا تحقيق الهدف لا بدّ من قبول هذه التوضّحات بطريقة واضحة وواعية.﴾⁴

ويستشهد ستالين مرّة أخرى بتوجيهات لينين:

﴿يجب أن نبذل قصارى جهدنا لبناء دولة يواصل فيها العمال ممارسة القيادة على الفلاحين ويحافظون على ثقتهم ويعملون من خلال سياسة اقتصادية حازمة على القضاء على جميع مظاهر

³ السّنوات الخمس من الثورة في روسيا وآفاق الثورة العالمية، المؤلّفات، المجلد 33، ترجمتنا.

⁴ ستالين: حصيلة الخطة الخماسية الأولى...

التبذير من مختلف ميادين الحياة الاجتماعية. يجب أن نقضي على جمع بقايا التبذير التي تركها لنا بكثرة روسيا القيصرية ومجازها الرأسمالي البيروقراطي. ألا يعتبر ذلك تعميماً للبؤس الفلاحي؟ لا ليس الأمر كذلك، إذا حافظنا على قيادة الطبقة العاملة للفلاحين يمكننا عبر الاقتصاد الأشد حزماً في تسيير دولتنا توظيف أقل مبلغ يقع توفيره من أجل تطوير صناعتنا الكبيرة الميكانيكية والكهربية...⁵

أدى إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة وتوسيع إنتاج وسائل الإنتاج إلى منح مكانة ثانوية مؤقتة لإنتاج مواد الاستهلاك الواسع. ولكن وحدها تلك الأولوية قادرة على تضيق مخاطر إعادة الرأسمالية وعلى ضمان الاستقلال السياسي للبلاد عن طريق تطوير قاعدة التصنيع الاشتراكي الكامل القادر على هزم العناصر الرأسمالية في البلد وتطوير وسائل دفاع عصرية وعلى إنتاج الجرارات والآلات الفلاحية الضرورية لتزويد البلد بالقمح ولتطوير النظام الاشتراكي التعاوني في الزراعة.

كما يقول ستالين:

«كان يجب الاختيار بين خطة التراجع الذي يؤدي بمرور الوقت إلى هزيمة الاشتراكية وخطة الهجوم التي ينبغي أن تؤدي إلى تقويتها: نعم كان هناك بيننا رفاق أصابهم الرعب من الصعوبات ودعوا الحزب إلى تبني خطة التراجع. كانوا يقولون: فيما يصلح تصنيعكم وفلاحكم التعاونية والآلات وصناعة التعدين والجرارات والحصادات والسيارات؟ الأفضل لكم أن تقدموا أقمشة أكثر وأن

⁵ لينين: من الأحسن أقل ولكن أفضل، المؤلفات، مجلد 33، ترجمتنا.

تشتروا أكثر مواد أولية لصناعة منتوجات للاستهلاك الواسع وإعطاء السكان كمية أكبر من هذه الأشياء الصغيرة التي تدخل البهجة على حياة الناس اليومية. كانوا يقولون أنه في ظل تأخرنا سيكون إنشاء صناعة من الطراز الأول دون مراعاة قوانين السوق أمراً خطيراً... ولكن مع «خطة» من هذا النوع لن يكون لنا صناعة تعدين ولا صناعة ميكانيكية ولا جزارات ولا سيارات ولا مدافع ولا طائرات. سنجد أنفسنا بدون سلاح في مواجهة الأعداء الخارجيين وسنكون قد نسفنا ركائز الاشتراكية في بلدنا ولوجدنا أنفسنا أسرى للبرجوازية الداخلية والخارجية. طبعاً كان علينا أن نختار بين الخطتين: بين خطة التراجع التي ستؤدي حتماً إلى هزيمة الاشتراكية وبين خطة الهجوم التي ستؤدي وقد أدت كما تعلمون إلى انتصار الاشتراكية في بلدنا.⁶

ملاحظة 3
الطريقة الاشتراكية في التصنيع تختلف عن الطريقة الرأسمالية التي تتطور فيها الصناعة الثقيلة عبر مسار طويل ومتعرج يفترض مسبقاً بلوغ مستوى معيناً من تراكم الأرباح في الصناعة الخفيفة. يقول ستالين:

﴿يبدأ التصنيع في البلدان الرأسمالية عموماً بالصناعة الخفيفة نظراً لأن الأموال التي ستستثمر تكون أقل أهمية ولأن دوران رؤوس المال يكون أسرع ولأن تحقيق الأرباح يكون أسهل منه في الصناعة الثقيلة. ولا يأتي دور الصناعة الثقيلة إلا بعد مرور فترة طويلة تراكم خلالها الصناعة الخفيفة الأرباح وتركزها في البنوك؛ حينئذ تبدأ في تلقي رؤوس المال التي وقعت مراكمتها وتنشأ

⁶ ستالين: خطاب أمام طلبة المدارس العليا للجيش الأحمر، ترجمتنا.

شروط ملائمة لتطوّرها. ولكن ذلك مسار طويل جدًّا يتطلب
عشرات السنين ننتظر خلالها تطوّر وترعرع الصّناعة الخفيفة في
غياب الصّناعة الثّقيلة»⁷

قامت الصّين بخطوات صغيرة في اتجاه أن تصبح دولة اشتراكية وذلك في عهد
ستالين ونتيجة «ضغوط ستالين» كما يعترف ماوتسي تونغ بذلك «كانت ضغوطه
علينا شديدة في عامي 1949 و1950.»⁸ فاعتمدت التخطيط المركزي في خطتها
الخماسية الأولى التي عملت على بعث نواة الصّناعة الثّقيلة العصرية بمساعدة الاتحاد
السوفييتي والقضاء على التفاوت الجهوي بين المناطق السّاحلية والمناطق الدّاخلية،
الخ.

لكن ماوتسي تونغ كان يفضل الطريقة الرّسّالية للتصنيع في الصّين، يقول: «في
المراحل الأولى للتحرير لم يكن لنا أية تجربة في إدارة اقتصاد الأمة بأكملها، لذلك لم
يكن باستطاعتنا خلال الخطة الخماسية الأولى سوى نقل طرق الاتحاد السوفييتي
رغم أننا لم نكن أبدا راضين عن ذلك»⁹. بعد وفاة ستالين هاجم ماو ستالين والبناء

⁷ ستالين: الأعمال الكاملة، المجلد 16، ص 195، ترجمتنا.

⁸ ماو: حول العلاقات العشر الرّئيسية، 25 أبريل 1956، خطاب في الاجتماع الموسع للمكتب
السياسي للجنة المركزيّة للحزب الشيوعي الصّيني، 25 أبريل 1956.

⁹ . A Critique of Soviet Economics, p. 9, Translated by Moss Roberts- Monthly .

Review Press, New York and London, 1977

الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي لـ«أنهم ركزوا بصورة وحيدة الجانب على الصناعة الثقيلة مهملين الزراعة والصناعة الخفيفة»¹⁰

اختار ماو طريق مراكمة الأرباح عبر استغلال قوة العمل في الصناعة الخفيفة والزراعة ثم توظيفها لاحقا في الصناعة الثقيلة. يقول: «إذا كانت رغبتك حقيقية أو قوية فستولي الزراعة والصناعة الخفيفة أهمية وتوفّر مزيدا من الحبوب الغذائية والمواد الخام للصناعة الخفيفة وتوفّر مزيدا من المال ومن ثمة يمكن تخصيص المزيد من الاستثمارات للصناعة الثقيلة في المستقبل.»¹¹

على عكس الدعاية التروتسكية والحروتشوفية والماوية لم يركّز ستالين على الصناعة الثقيلة «صورة وحيدة الجانب» بل عمل على تطوير الصناعة الخفيفة والزراعة ولكن على أسس اشتراكية، على أساس التكنيك العصري الذي يحمي البلاد من الأطماع الإمبريالية. إن انجاز الاشتراكية يتطلب تنسيقا عقلانيا بين الصناعة والفلاحة ذلك أن تطوير مشاريع كبرى في الفلاحة يتم في الاتحاد السوفييتي على قاعدة اشتراكية تقتض تطوير صناعة اشتراكية عصريّة تكون الأساس الدائم والقوي للسلطة السوفييتية. يقول ستالين:

﴿يطابق بعض الرفاق بين مسألة تجديد أدوات الإنتاج والزيادة في الرأسمال الثابت للصناعة الكبيرة وبين مسألة بناء الاقتصاد الاشتراكي، هل لهذه المطابقة ما يبررها؟ لا. لماذا؟ لأن المسألة الأولى أضيّق بكثير من المسألة الثانية. لأنّ توسيع الرأسمال الثابت

¹⁰ ماو: حول العلاقات العشر الرئيسية، 25 أبريل 1956.

¹¹ ماو: المرجع السابق.

للصناعة لا يشمل سوى جزء من الاقتصاد الوطني أي الصناعة في حين أن مسألة بناء الاقتصاد الاشتراكي تشمل كل الاقتصاد الوطني أي الصناعة والزراعة. لأن قضية انجاز الاشتراكية هي قضية التنظيم الشامل للاقتصاد الوطني، هي قضية التنسيق العقلاني بين الصناعة والزراعة في حين أن مسألة توسيع الرأسمال الثابت للصناعة لا تمس في حد ذاتها هذه القضية. ذلك أن الرأسمال الثابت للصناعة يمكنه أن يتجدد ويتوسع دون حلّ قضية بناء الاقتصاد الاشتراكي. الاشتراكية هي منظومة مكونة من إنتاج واستهلاك عمال الصناعة والزراعة. إذا لم تكن الصناعة صلب هذه المنظومة في انسجام مع الزراعة فمن سيقدم المواد الأولية والحبوب الغذائية ويمتص المنتجات الصناعية. إذا لم تشكل الصناعة والزراعة كلاً اقتصادياً فلن تكون هناك أبداً اشتراكية¹²

فقرة 4 إن مردودية المؤسسات الاشتراكية لا تتحكم فيها القوانين التي تحكم الصناعة الرأسمالية أي لا يقع تقييمها من زاوية مردودية رأس المال بل من زاوية تطور مجمل الاقتصاد الوطني خلال فترة طويلة. يقول ستالين:

﴿وماذا عن مصنعنا للسيارات في غوركي؟ هو أيضا لا يوفر عوائد في الوقت الحاضر، ألا تريدون أن نغلقه؟ أو كذلك صناعتنا التعدينية التي، هي أيضا على الأقل في الوقت الحاضر، لا توفر عوائد جيّدة، هل سنغلقها أيضا أمّا الرفاق؟ إذا نظرنا إلى المردودية من هذه الزاوية فيجب أن لا نطوّر بصورة كبيرة سوى

¹² ستالين: أسئلة وأجوبة، الأعمال الكاملة، مجلد 7، ص 158، الطبعة الإنجليزية، دار النشر باللغات الأجنبية، موسكو، 1954، ترجمتنا.

بعض الصناعات التي تجلب أرباحاً أكبر مثل صناعات الحلويات والمطاحن والعطورات والملابس ولعب الأطفال الخ. من المؤكد أنني لا أعارض تطوير هذه الصناعات، على العكس يجب تطويرها لأنها أيضاً ضرورية للسكان. لكن أولاً، لا يمكن تطويرها دون وسائل الإنتاج والمحروقات التي تقدّمها الصناعة الثقيلة. ثانياً، لا يسعنا أن نؤسس عليها التصنيع... لا يمكننا تقييم المردودية بطريقة التجار، من زاوية اللحظة الزاهنة بل يجب تقييمها من زاوية الاقتصاد الوطني برمته وفي أفق عدة سنوات»¹³

في تعارض تام مع سياسة التصنيع البلشفية، كان ماوتسي تونغ يقيم مردودية المؤسسات والصناعات بطريقة التجار، وفق قوانين تطور الصناعة الرأسمالية أي من زاوية مردودية الرأسمال. يقول: «إن الصناعة الثقيلة بدورها تستطيع أن تراكم المال ولكن الصناعة الخفيفة والزراعة في ظروفنا الاقتصادية الراهنة (اقرأ - في ظروف اقتصادنا الرأسمالي الناشئ-) تستطيعان مراكمة أكثر وأسرع»¹⁴

في الحقيقة كان اهتمام ماو منصباً على السبل الأنجع لتوسيع الرأسمالية ومراكمة الرأسمال عن طريق استغلال قوة العمل. كان يريد لقانون القيمة أن يلعب الدور الضابط للاقتصاد الصيني لأنّ مراكمة رأس المال هو الشغل الشاغل للرأسمالي لا الاشتراكي: الرأسمالي يراكم رأس ماله بفعل قانون القيمة وعن طريق تحقيق الأرباح لذلك يستثمر في القطاعات الاقتصادية التي تمكنه من مراكمة أكبر لرأس المال.

¹³ ستالين: حصيلة الخطة الخماسية الأولى...

¹⁴ ماو: حول العلاقات العشر الرئيسية، 25 أبريل 1956.

التحريفيون الصينيون يستثمرون بصورة مكشوفة وفق القانون الجوهري للرأسمالية أي الترخ الأقصى. يتساءل ماو: «إن الإحصائيات الموجودة تشير إلى أن مصانع الصناعات الخفيفة تميز على وجه العموم بسرعة البناء وسرعة العائد بحيث يمكن لمصنع واحد خلال أربع سنوات بعد دخوله كليا في طور الإنتاج أن يحصل على عائدات تكفي لبناء ثلاثة مصانع جديدة أو مصنعين أو مصنع ونصف أو نصف مصنع على الأقل وذلك إلى جانب تغطية تكاليف المصنع بالذات. لماذا لا تقوم بهذا العمل النافع؟»¹⁵. بالطبع يعرف ماو أن رأسمالا ثابتا صغيرا مع أجور منخفضة تنتج بالتأكيد فائض قيمة كبير في أي بلد رأسمالي وليس في الصين فحسب.

ملاحظة 5 المسألة هنا تتعلق بأن المجتمع يسير إما وفق القوانين الاقتصادية للرأسمالية أو وفق القوانين الاقتصادية للاشتراكية. يقول ستالين:

«لا يمكن لقانون القيمة أن يلعب في نظامنا دور الضابط للإنتاج»

ويضيف مفندا ادعاء عكس ذلك من طرف بعض «الرفاق»:

«فإذا كان هذا صحيحا، فلماذا لا تطور صناعتنا الخفيفة إلى أقصى حد، باعتبارها أكثر الصناعات مردودية، تفضيلا لها على الصناعة الثقيلة التي هي، في الغالب، أقل مردودية، وأحيانا لا مردود لها البتة؟ وإذا كان هذا صحيحا، فلماذا لا تغلق مؤسسات الصناعة

¹⁵ ماو: نفس المرجع السابق.

التَّجِبَلَة عندنا، وهي الآن ليست ذات مردودية، وعمل العمال فيها لا يحدث «الأثر المطلوب».¹⁶

ويحلل ستالين مسألة المردودية في إطار عمل القوانين الاقتصادية للاشتراكية مبيّنا أنّ المردودية في الاشتراكية أرقى وأكثر رسوخا من المردودية الهشة والمتقطعة التي تتولد عن القوانين الاقتصادية للرأسمالية:¹⁷

﴿يستنتج بعض الرفاق أن قانون التطور المتناسق للاقتصاد الوطني وبرمجة الاقتصاد الوطني يلغيان مبدأ المردودية. وهذا خطأ تام. فالأمر على خلاف ذلك تماما. فإذا نظرنا إلى المردودية، لا من وجهة نظر إحدى المؤسسات أو أحد فروع الإنتاج، ولا

¹⁶ ستالين: القضايا الاقتصادية للاشتراكية.

¹⁷ لا يعني ذلك أن النظام الاشتراكي لا يولي أهمية لمسألة مردودية المؤسسات الاقتصادية لكنها لا تلعب الدور المحدد في وضع المخططات الاقتصادية أو في ضبط خيارات التصنيع. المردودية ضرورية ولكن في إطار السياسة الاقتصادية التي وقع وضعها طبق القانون الاقتصادي الجوهري للاشتراكية. وتم مراقبتها وتطويرها سواء في الصناعة أو في الزراعة في الصناعة الثقيلة أو في الصناعة الخفيفة، إنها آلف بآء النشاط الاقتصادي يقول ستالين:

﴿ولكن يخطئ من يستنتج من ذلك أن مردودية مختلف مؤسسات وفروع الإنتاج ليست لها قيمة خاصة، ولا تستحق الاهتمام الجدي. طبعا، هذا غير صحيح. إن مردودية مختلف مؤسسات وفروع الإنتاج ذات أهمية كبرى لتطور إنتاجنا. ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع برامج البناء، كما عند وضع برامج الإنتاج. إنها آلف بآء نشاطنا الاقتصادي في مرحلة التطور الحالي.﴾ (ستالين: القضايا الاقتصادية للاشتراكية)

خلال سنة واحدة فقط، بل من وجهة نظر مجموع الاقتصاد الوطني وخلال عشرة أعوام أو خمسة عشر عاما مثلا، وتلك هي الوسيلة الوحيدة لتناول المسألة بصورة صحيحة، فإنّ المردودية الوقتية والهشة التي تعطيا مختلف مؤسسات أو فروع الإنتاج لا تستطيع الصمود أمام أية مقارنة مع الشكل الأعلى للمردودية الوطيدة الثابتة التي تتوقّر بفعل قانون المتناسق للاقتصاد الوطني وتخطيط الاقتصاد الوطني، إذ يخلصنا ذلك من الأزمات الاقتصادية الدورية، التي تدمر الاقتصاد الوطني وتلحق بالمجتمع ضررا ماديا بالغاً، كما يؤمن لنا ذلك أطراد تقدّم الاقتصاد الوطني بمعدلاته العالية.¹⁸

هنا يكمن التناقض بين الاشتراكية وبين التحريفيين السوفيات الذين أعادوا الرأسمالية إلى الاتحاد السوفييتي، بين الاشتراكية وبين ماو والتحريفيين الصينيين الذين بنوا الرأسمالية مستخدمين قناع الاشتراكية. هؤلاء جميعا أرادوا الاستفادة من «المردودية... من وجهة نظر إحدى المؤسسات أو أحد فروع الإنتاج، و... خلال سنة واحدة فقط». وكانت مسألة «المردودية الوقتية والهشة التي تعطيا مختلف مؤسسات أو فروع الإنتاج» حاسمة بالنسبة لهم. لم يكن التحريفيون السوفيات والصينيون محتمين بـ«التطور المتناسق للاقتصاد الوطني» بل بأن يؤدي التطور إلى خلق الأرباح وبأن تساق تلك الأرباح إلى شريحة معينة في المجتمع، إلى المدراء وكبار موظفي الدولة والمؤسسات الاقتصادية، إلى أولئك الذين يتحكّمون في وسائل الإنتاج.

¹⁸ ستالين: المرجع السابق.

المسألة الجوهرية لا تتمثل في النمو الاقتصادي في حد ذاته بل في معرفة لمصلحة من هذا النمو، هل هو لمصلحة الطبقة العاملة والجمهير الكادحة أم لمصلحة البرجوازية؟ إذا كان لمصلحة البروليتاريا فإن المردودية يقع تقييمها من زاوية اشتراكية وإذا كان لمصلحة البرجوازية فإن المردودية يقع تقييمها من زاوية رأسمالية.

على التقيض من القانون الجوهري للرأسمالية المتمثل في ضمان الترخ الأفضى باستغلال وإفقار العمال وإخضاع البلدان الأخرى ونهبها وبشئ الحروب وعسكرة الاقتصاد. يصوغ ستالين القانون الاقتصادي الجوهري للاشتراكية كما يلي:

﴿إن الميزات الأساسية لقانون الاشتراكية الاقتصادي الجوهري ومقتضيات هذا القانون، يمكن أن تصاغ على الوجه التالي تقريبا: تأمين تلبية الحد الأقصى من حاجات كل المجتمع المادية والثقافية التي تنمو دون انقطاع، وذلك عن طريق زيادة وإتقان الإنتاج الاشتراكي بصورة دائمة، على أساس تكنيك أرقى.﴾¹⁹

القانون الاقتصادي الجوهري للاشتراكية ليس التخطيط الاقتصادي، الأهم من ذلك هو معرفة الطبقة التي تخدمها الخطة الاقتصادية. يقول ستالين:

﴿يقولون أن القانون الاقتصادي الجوهري للاشتراكية هو قانون التطور المتناسق، المتناسب، للاقتصاد الوطني. هذا خطأ، إن تطور الاقتصاد الوطني المتناسق، وبالتالي تخطيط الاقتصاد الوطني الذي هو الانعكاس الصادق تقريبا لهذا القانون، لا يمكنها أن يعطيا شيئا بذاتها، إذا كنا نجهل الأهداف التي من أجلها

¹⁹ ستالين: المرجع السابق.

يجري التطوير المبرمج للاقتصاد الوطني، أو إذا كانت المهمة غير واضحة.

إن قانون التطور المتناسق للاقتصاد الوطني لا يمكن أن يعطي النتيجة المرجوة إلا في حالة وجود مهمة يجري باسمها هذا التطور. وهذه المهمة لا يمكن أن يعيّن قانون تطور الاقتصاد الوطني المتناسق، ومن باب أولى، لا يمكن أن يعيّن تخطيط الاقتصاد الوطني. إن هذه المهمة يتضمنها القانون الاقتصادي الجوهري للاشتراكية وفق مقتضيات التي استعرضناها أعلاه. ولذلك، لا يستطيع قانون التطور المتناسق للاقتصاد الوطني أن يمارس مفعوله التام إلا إذا استند هذا المفعول إلى القانون الاقتصادي الجوهري للاشتراكية.

أمّا فيما يتعلق بتخطيط الاقتصاد الوطني فإنه لا يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية إلا بمراعاة شرطين اثنين:
أ) أن يعكس التخطيط بصورة صحيحة مقتضيات قانون التطور المتناسق للاقتصاد الوطني؛

ب) أن يأخذ بعين الاعتبار، من جميع النواحي، مقتضيات القانون الاقتصادي الجوهري للاشتراكية.²⁰

فقرة 6
بضبطهم للإنتاج عن طريق قانون القيمة ويجعل وسائل الإنتاج ملكية خاصة دفع التحريفيون الأتحاد السوفيياتي نحو التخلي عن القانون الاشتراكي للنمو المتناسق للاقتصاد الوطني واشتغلوا مثلهم في ذلك مثل ماوتسي تونغ في الصين على قاعدة القانون الرأسمالي للمنافسة وفوضى الإنتاج.

²⁰ ستالين: المرجع السابق.

طُبق خروتشوف بعد سيطرته على السلطة برنامجا تعسفيا لإحلال «اللامركزية» الاقتصادية تميز بعصرين أساسيين أولها، إلغاء الوزارات المركزية للتخطيط الاقتصادي وثانها، بيع محطات الجرّارات والآلات التي كانت ملكا للدولة إلى التعاونيات الزراعيّة.

كان ماو أسبق من خروتشوف في هجومه على الاقتصاد الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي وعلى الوزارات المركزية للتخطيط، يقول: «لا يجب أن نحدو حدو الاتحاد السوفييتي فنضع كل شيء في يد السلطات المركزية ونفرض القيود على السلطات المحلية دون أن نعطيها أي صلاحية في الحركة... أما الزراعة والتجارة فهما في حاجة أشد للاعتماد على السلطات المحلية»²¹

إن المصانع في الصين لم تكن أبدا ملكية اشتراكية بل كانت دائما ولا زالت ملكية خاصة رغم بقائها اسميا ملكا للدولة. يقول ماو: «يبدو لي أنه ليس من اللائق أن يوضع كل شيء في يد السلطات المركزية وسلطات المقاطعات والبلديات المركزية دون أن نعطي المصانع شيء من الصلاحيات أو حرية الحركة أو شيء من الفوائد.»²²

يعتبر إلغاء الوزارات المركزية للتخطيط أو إضعافها إلغاء للملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج ولا يغيّر شيئا بقاؤها اسميا ملكا للدولة لأن منح المؤسسات «حرية الحركة وشيئا من الفوائد» يعني تحديدا توجيهها للعمل وفق مفهوم «المؤسسة الحرة» البرجوازي اللبرالي. تجسّمت «حرية الحركة وشيئا من الفوائد» التي نادى بها

²¹ ماو: حول العلاقات العشر الرئسيّة، 25 أبريل 1956.

²² ماو: المرجع السابق.

ماوتسي تونغ في ممارسة مدراء المؤسسات و«مجالس إدارتها» في الصين لبيع وشراء وسائل الإنتاج. ولا شك أن من يستطيع بيع وشراء وسائل الإنتاج هو يملكها حتى وان ظلت الملكية الاسمية قبل البيع وبعده للدولة. هذا التبادل بين المؤسسات كان يقع على قاعدة بضاعة - نقد مما خلق سوقا رأسالية واسعة مع جيش من الوسطاء والتجار. وكانت الأسعار تحدد بفعل قانون القيمة، كما شملت «حرية الحركة» الممنوحة لمدراء المؤسسات السماح لهم بتسريح العمال وضبط أجورهم.

فقرة 7

كان ماو في بداية حياته كولاكا (فلاح يستغل عمال أو فلاحين فقراء). وقد أظهر دوما اهتماما خاصا بالفلاحين ورعاية لمصالحهم على حساب مصالح الطبقة العاملة (سنتطرق لهذا الموضوع في مقال لاحق) لذلك هاجم ستالين معتبرا أن شركة الزراعة من طرف هذا الأخير أدت إلى «نهب الفلاحين بشدة... وتثبيط حماسة الفلاحين في الإنتاج إلى درجة خطيرة. تريد من الدجاجة أن تبيض كثيرا وأنت لا تطعمها الحبوب وتريد من الفرس أن يعدو سريعا وأنت لا تقدم له العلف. هل في العالم منطق كهذا؟»²³. طبعا منطق ستالين ليس منطق الكولاك الذي، دون شك، تضعف عزيمته بفعل عدم امتلاكه وسائل الإنتاج وعدم منحه «حرية الحركة» في بيع منتوجه.

هاجم ماو ستالين لأنه «حصر مجال الإنتاج البضاعي في وسائل المعيشة وحدها»²⁴ وكان مستاء خاصة من عدم التفويت للفلاحين في وسائل الإنتاج الزراعية ومن عدم تملكهم لها وبارك خطة خروتشوف التي ذكرناها والمتعلقة ببيع محطات الآلات والجزارات للتعاونيات الزراعية. يقول ماو: «في الصين ليست وسائل المعيشة

²³ ماو: المرجع السابق.

²⁴ ماو: A Critique of Soviet Economics, p. 36

وحدها ما يجب منحه بل كذلك وسائل الإنتاج الزراعي. ستالين لم يبع أبدا وسائل إنتاج للفلاحين وقد قام خروتشوف بتغيير هذا الوضع.²⁵»

أدان ستالين «الرفاق» الذين نادوا في 1952 ببيع محطات الجرارات والآلات الزراعية. يعلن ستالين:

«سينج عن ذلك أولا، أن الكولخوزات²⁶ ستصبح مالكة لوسائل الإنتاج الرئيسية، أي أنها ستجد نفسها في وضع استثنائي، لا تعرف مثله أية مؤسسة في بلادنا، لأن المؤسسات المؤممة نفسها، كما هو معلوم، ليست مالكة لوسائل الإنتاج عندنا. فكيف يمكن تبرير هذا الوضع الاستثنائي للكولخوزات، وبأي اعتبار من اعتبارات التقدم، والتسير إلى الأمام؟ هل يمكن القول أن هذا الوضع سيساهم في رفع الملكية الكولخوزية إلى مستوى ملكية الشعب كله، وأنه سيعجل انتقال مجتمعنا من الاشتراكية إلى الشيوعية؟ أليس الأصح أن يقال أن هذا الوضع لا يمكن إلا أن يبعد الملكية الكولخوزية عن ملكية الشعب كله، وسيؤدي إلى أبعادنا عن الشيوعية، بدلا من تقربنا إليها؟

وسينج عن ذلك، ثانيا، اتساع دائرة مفعول تداول البضائع الذي سيجرّ إلى مداره مقادرا هائلا من وسائل الإنتاج الزراعي.²⁷»

²⁵ ماو: Ibid, p. 146

²⁶ المزارع التعاونية - ملاحظتنا.

²⁷ ستالين: القضايا الاقتصادية للاشتراكية.

لا يوجد حلآن في الماركسية لهذه المسألة، إما أن نبنى الاشتراكية كمرحلة في اتجاه الشيوعية أو أن نبنى الرأسمالية حتى وإن غلفناها مثل دوهرينغ أو ماوتسي توغ بالاشتراكية. يضيف ستالين:

﴿إن خطأ الرفيقين سانينا وفنجر الرئيسي هو أنها... لا يدركان أن تداول البضائع متناف مع هدف الانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية. فهما يعتقدان، دون ريب، أن من الممكن، حتى في ظل نظام تداول البضائع، الانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية، وأن تداول البضائع، بالتالي، لا يمكن أن يكون عائقا. إن هذا خطأ جسيم، أساسه عدم فهم الماركسية.﴾ (ستالين: نفس المصدر). ومستشهدا بنقد إنجلز «للمشاعة الاقتصادية» لدوهرينغ، يؤكد ستالين أن "وجود تداول البضائع لا بد أن يؤدي حتما... إلى بعث الرأسمالية" ²⁸

بالنسبة لماو، «يجب تطوير الإنتاج البضاعي على نطاق واسع ليس من أجل الأرباح (!!!) بل من أجل الفلاحين والتحالف الزراعي-الصناعي ومن أجل تطوير الإنتاج.» ²⁹ يعتبر ماو أنّ الطريقة المثلى لتطوير الإنتاج في الصناعة والزراعة تكون بـ«تطوير الإنتاج البضاعي إلى الحد الأقصى، لكن ذلك سيتطلب خمسة عشر سنة أو أكثر وكثيرا من الصبر أيضا.» ³⁰ كان ماو يعمل على تطوير الرأسمالية عبر توسيع دائرة الإنتاج البضاعي وجعل جميع المنتجات بضائع وتحويلها إلى قيمة بما فيها وسائل الإنتاج وقوة العمل.

²⁸ ستالين: المرجع السابق.

²⁹ ماو: A Critique of Soviet Economics, p. 147

³⁰ ماو: Ibid, p. 145.

في المقابل، يعمل النظام الاشتراكي على تضيق دائرة الاقتصاد البضاعي باستمرار، ومع الانتقال إلى الشيوعية يزول الإنتاج البضاعي تماما. يقول ستالين:

﴿أما نحن الماركسيين، فإننا نستند إلى الفكرة الماركسية المعروفة جيدا والقائلة أنّ الانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية والمبدأ الشيوعي في توزيع المنتجات حسب الحاجات، يقصيان كل تبادل للبضائع، وتبعاً لذلك، يقصيان تحويل المنتجات إلى بضائع، وفي نفس الوقت، تحويلها إلى قيمة.﴾³¹

مقدمة 9
لقد تمكن الاتحاد السوفييتي بفضل النهوض الاشتراكي الخارق للصناعة من هزم النظام الرأسمالي فخّلت الملكية التعاونية محلّ الإنتاج البضاعي الصغير وأصبحت الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج أساس المجتمع السوفييتي وأدى القضاء على الطبقات الاستغلالية والطفيلية إلى توسيع الإنتاج وفي نفس الوقت إلى تحسين جوهري لظروف عيش العمال والفلاحين الاقتصادية والسياسية والثقافية.

وبيّن ستالين كيف أدّت التحولات في الاقتصاد إلى تحولات عميقة في التركيبة الاجتماعية مبرزا ضرورة القيام بالثورة إلى النهاية في المجال الاقتصادي بالاعتماد على دكتاتورية البروليتاريا بقيادة الحزب الشيوعي البلشفي ورفض أيّ إدماج للرأسمالية والرأسماليتين في الاشتراكية لأنه لا يمكن أن نؤمن رغد العيش للبروليتاريا والجماهير الكادحة وتنمية ثقافتها وفي نفس الوقت نبقي على الطبقات الاستغلالية والطفيلية التي تستعبد البروليتاريا والجماهير الكادحة:

﴿لدينا اليوم اقتصاد جديد، الاقتصاد الاشتراكي الذي لا يعرف الأزمات والبطالة، الذي لا يعرف البؤس والخراب والذي يوقّر للمواطنين العيش الرغيد والثقافة. تلك

³¹ ستالين: القضايا الاقتصادية للاشتراكية.

هي من حيث الأساس التحوّلات التي جدّت في اقتصادنا من 1924 إلى 1936. هذه التحوّلات في اقتصاد الائتّاد السّوفييتي أدّت إلى تحوّلات في التركيبة الطبقيّة لمجتمعنا. نعلم أن طبقة الملاكين العقاريّين قد وقع بعدّ تصفيّتها على إثر انتصارنا النهائي في الحرب الأهليّة. الطبقات الاستغلاليّة الأخرى عرفت نفس المصير. لم يعد هناك طبقة الرأسماليّين في الصّناعة، لم يعد هناك كولاك في الفلاحة، لم يعد هناك تجّار وساسرة في التّجارة.³²

كان لماوتسي تونغ قصّة أخرى، مختلفة تماما، يرويها عن الطبقات الاستغلاليّة في الصّين «الاشتراكيّة»: «البرجوازيّة الوطنيّة... في مرحلة الثورة الاشتراكيّة، تستغل الطبقة العاملة وتكسب منها مزاياح ولكن في ذات الوقت تساند الدستور وتبدو مستعدّة لقبول بالتحوّل الاشتراكي . إنها تختلف عن الإمبرياليين والملاك العقاريين والبرجوازيّة البيروقراطية. التناقضات التي تجعلها تتعارض مع الطبقة العاملة هي تناقضات بين مستغلين ومستغلين وهي بالتأكيد ذات طبيعة عدائيّة. مع ذلك، في الظروف الملموسة لبلادنا، هذه التناقضات العدائيّة يمكن أن تتحوّل إلى تناقضات غير عدائيّة وتحل بصفة سلمية إذا عولجت بصفة حكميّة.»³³

بالنسبة لماو التناقض مع البرجوازيّة في مرحلة بناء الاشتراكيّة (اقرأ: الرأسماليّة المغلّفة بالاشتراكيّة) ليس عدائيّا لأنّ الرأسماليّة نفسها لا تتناقض مع الاشتراكيّة ومع العمال!!! لنستمع إليه: «إن الاقتصاد الرأسمالي الموجود حاليّا في الصّين هو اقتصاد رأسمالي خاضع في أغلبه إلى سيطرة الحكومة الشّعبيّة ويرتبط بالاقتصاد الاشتراكي

³² ستالين: في مشروع دستور الائتّاد السّوفييتي، الأعمال، مجلد 14، ص 151، منشورات النجم الأحمر، الطبعة الإنجليزيّة، لندن، 1978، ترجمتها.

³³ ماو: حول الحلّ الصحيح للتناقضات صلب الشّعب، فيفري 1957.

المملوك للدولة بأشكال عديدة ومراقب من قبل العمال. إنه ليس اقتصاد رأسمالي عادي ولكن نوع خاص من الاقتصاد الرأسمالي، يعرف، باقتصاد رأسمالية الدولة من نوع جديد. إنه وجد ليس بهدف تحقيق أرباح للرأسماليين ولكن لتلبية حاجات الشعب والدولة. صحيح، أن حصة من الأرباح المتأتية من مجهود العمال تذهب إلى الرأسماليين، لكنها جزء صغير فحسب، حوالي ربع واحد، من إجمالي الربح. أما الثلاثة أرباع الأخرى فترجع لتعود إلى العمال (في شكل مورد للرفاهية)، وإلى الدولة (في شكل ضريبة دخل) وإلى السعة الإنتاجية المتوسعة (جزء صغير منها يولد أرباح للرأسماليين). لذلك، فإن هذا الاقتصاد لرأسمالية الدولة من النوع الجديد يتخذ صفة اشتراكية لدرجة كبيرة جدًا ويعود بالمنفعة على العمال والدولة.³⁴

ما لم يرغب ماو في ذكره هنا هو أن «السعة الإنتاجية المتوسعة» هي بالضبط أرباح رأسمالية توظف في التراكم الرأسمالي.

طبعاً، لا نرى أيّ داعي لأن نثبت حتّى لماركسي مبتدئ الطابع الرجعي لهذه «التظرية» البرنشتاينيتية الفجة التي أعاد إنتاجها «فكر ماوتسي تونغ» (المرحلة الأرقى في تطور الماركسية اللينينية!!!) حول الرأسمالية التي تتخذ صفة اشتراكية لدرجة كبيرة جدًا وتعود بالمنفعة على العمال ودولة دكتاتورية البروليتاريا. ولا حاجة طبعاً لمناقشة هذا الكولاك أو البرجوازي الوضع (إذا أردنا أن نستعير مفهومًا مفضلًا لدى الأستاذ فؤاد النمري) حول كيف تصبح «الخصوصية الصينية» أقوى من المبادئ العامة للماركسية اللينينية ومن نظرية لينين وستالين عن الدولة ودكتاتورية البروليتاريا. «خصوصية» على درجة من القوّة بحيث تغيّر من طبيعة البرجوازية وتجعلها تقبل الاشتراكية وتغيّر من طبيعة التناقض بينها وبين البروليتاريا في مرحلة بناء الاشتراكية ليصبح غير عدائي.

³⁴ ماو: حول رأسمالية الدولة، المجلد 5.

مع ذلك، ننتهز هذه الفرصة من أجل إثراء هذا المقال بهذه الكلمات الرائعة للينين:

﴿الدولة هي نوع خاص من تنظيم للقوة، هي تنظيم للعنف بقصد قمع طبقة من الطبقات. فأية طبقة ينبغي للبروليتاريا أن تقمعها؟ بطبيعة الحال ينبغي لها أن تقمع الطبقة المستثمرة وحدها، أي البرجوازية. إنَّ الشَّغيلة ليسوا بحاجة إلى الدَّولة إلَّا لقمع مقاومة المستثمرين، ولا يقدر على قيادة هذا القمع، على تطبيقه عموماً، غير البروليتاريا بوصفها الطبقة الوحيدة الثورية حتَّى النهاية، الطبقة الوحيدة الكفء لتوحيد جميع الشَّغيلة والمستثمرين من أجل التضال ضد البرجوازية، من أجل إسقاطها تماماً .

تحتاج الطبقات المستغلَّة إلى السيادة السياسيَّة للإبقاء على الاستغلال، أي من أجل المصالح الأنايية للأقلية الضئيلة وضد الأكرية الساحقة من الشعب. وتحتاج الطبقات المستغلَّة إلى السيادة السياسيَّة للقضاء التام على كل استغلال، أي لمصلحة الأكرية الكبرى من الشعب وضد الأقلية الضئيلة من ملاكي العبيد المعاصرين، أي الملاكين العقاريين والرأسماليين .

إنَّ الديمقراطيين صغار البورجوازيين، أدعياء الاشتراكية هؤلاء، الذين استعاضوا عن التضال الطبقي بأحلام عن التوفيق بين الطبقات، تصوروا كذلك التحويل الاشتراكي بصورة خيالية، لا بصورة إسقاط سيادة الطبقة المستثمرة، بل بصورة خضوع الأقلية بشكل سلمي للأكرية المدركة لواجباتها. وهذه الطوباوية البرجوازية الصغيرة المرتبطة ارتباطاً لا تنفصم عراه بالاعتراف بوجود دولة قائمة فوق الطبقات قد أفضت عملياً إلى خيانة مصالح الطبقات الكادحة³⁵ ﴿

وفي ختام هذا المقال نؤكد على ما ذكره ستالين من أن قوانين الاقتصاد السياسي هي قوانين موضوعية تعكس حركة الحياة الاقتصادية باستقلال عن إرادتنا وأن

فقرة
10

³⁵ لينين: الدولة والثورة.

إنكار ذلك يعني إنكار العلم (القضايا الاقتصادية للاشتراكية). لا يمكن القضاء على قانون القيمة أو قانون الربح الأقصى في ظل الرأسمالية. تماما كما لا يمكن القضاء على القانون الاقتصادي الجوهري للاشتراكية أو قانون النمو المتناسق للاقتصاد الوطني دون القضاء على الاشتراكية. هناك إذن قوانين اقتصادية اشتراكية وهناك قوانين اقتصادية رأسمالية وتعمل المجتمعات المعاصرة إما وفق هذه القوانين أو تلك. إذا تعلق الأمر بدكتاتورية البروليتاريا التي تبني الاشتراكية فإن ذلك البناء سيتم وفق القوانين الاشتراكية وبخلاف ذلك فإن المجتمع يعمل بالضرورة وفق القوانين الرأسمالية ولا أهمية لأن يقول ذلك المجتمع عن نفسه رأسمالي أو اشتراكي. لقد رفض ماركس وإنجلز ورفض لينين وستالين أي فكرة عن نوع ثالث من القوانين. كما يقول لينين:

﴿تطرح المسألة حصريا بالطريقة التالية: إيديولوجية برجوازية أو إيديولوجية اشتراكية. لا وجود لوسط... أي انتقاص من الإيديولوجية الاشتراكية وأي ابتعاد عن هذه الأخيرة إنما يعني تقوية الإيديولوجية البرجوازية﴾³⁶

عزالدين بن عثمان الحديدي، سبتمبر 2012

نشر لأول مرة في:

الحوار المتحدّن، عدد 3845، 9 أيلول 2012



³⁶ لينين: ما العمل؟